مجلة آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyaẗ

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن كلية الاقتصاد الخمس بجامعة المرقب- ليبيا
رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية 50/2017
E-ISSN 2520-5005

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية

المؤلفون

د. أشرف سالم عبد الكافي
كلية الاقتصاد/ جامعة سرت- ليبيا
a.abdulkafie71@su.edu.ly

فاطمة محمد بهيج خميس
كلية الاقتصاد/ جامعة سرت، ليبيا
Fatimahmohammad210@gmail.com

اقتبس هذه المقالة (APA):
الكافي، أشرف سالم و خميس، فاطمة محمد (2023). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية، مجلة آفاق اقتصادية. 9 [18] 46-78.

Cite This Article:

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، لتحقيق أهداف الدراسة ، وتمَ الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة ، المتمثل في الموظفين العاملين في القطاع المصرفي بمدينة سرت / ليبيا، وقد تمَ توزيع ٥٠ استبيان على العينة المستهدفة ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أنْ يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على كل من نسبة القروض المتعثرة ، نسبة رأس المال إلي الأصول ، ومعدل العائد على الاصول ، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تبني المصارف المعايير المحاسبية الدولية القياسية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، ليساعدها على تحقيق التكامل ، والمقارنة بين البيانات المالية ، وكذلك لتعزيز الشفافية والثقة في الأداء المالي، تدريب وتأهيل العاملين في مجال المحاسبة على مهارات وتقنيات تقييم الأصول ، وفق متطلبات معايير القيمة العادلة، توفير البنية التحتية ، والموارد البشرية ، والمالية اللازمة لدعم عملية تطبيق معايير القيمة العادلة بشكل فعال ،وكذلك ضرورة تشجيع الهيئات الرقابية على اصدار تشريعات ، وتعليمات تدعم تنفيذ معايير القيمة العادلة، يجب أنْ تتضمن سياسات الائتمان الارشادات الواضحة بشأن تقييم القروض ، وتصنيفها ، باستخدام تقنيات محاسبة القيمة العادلة ، وذلك لتحديد الاحتياطيات المناسبة للقروض المتعثرة.

الكلمات المفتاحية: محاسبة، القيمة، العادلة، جودة الأصول.

The Impact of the Application of Fair Value Accounting on Asset Quality in Libyan Commercial Banks

Authors

***Ashraf salim Abdulkafie** *a.abdulkafie71@su.edu.ly*

*** Fatimah Mohammed Khamees** *Fatimahmohammad210@gmail.com*

** Faculty of Economics/ Sirte University- Libya

Abstract:

The study aims to identify the impact of applying fair value accounting on asset quality in Libyan commercial banks. The descriptive-analytical method was used to achieve the objectives of the study. A questionnaire was relied upon to collect data from the study population, represented by employees working in the banking sector in Sirte, Libya , Fifty questionnaires were distributed to the targeted sample , The study concluded several important results, most notably that there is a statistically significant positive impact of applying fair value accounting on each of the non-performing loan ratio, capital to asset ratio, and return on assets , The study recommended several recommendations, most importantly the necessity for banks to adopt international accounting standards for fair value accounting to help them achieve integration, comparability between financial data, and enhance transparency and confidence in financial performance , It also recommended training and qualifying accounting professionals in asset valuation skills and techniques according to the requirements of fair value accounting standards. The necessary infrastructure, human resources, and financial support must be provided to effectively implement fair value accounting standards , Regulatory bodies should be encouraged to issue legislation and guidelines that support implementing fair value accounting standards. Credit policies should include clear guidelines for evaluating and classifying loans using fair value accounting techniques to determine appropriate provisions for non-performing loans

Keywords: Accounting, Fair Value, Asset Quality

أولاً– الإطار العام للدراسة:

1. المقدمة

إنَ محاسبة القيمة العادلة ليست مفهوما أو ممارسة حديثة نسبيا ، ففي أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين كانت المؤسسات المالية ، والشركات تقوم بتقدير قيمة أصولها الرأسمالية استنادا بدرجة كبيرة إلى أسعار السوق ، وقد تمَ إحياء فكرة (قياس الأصول) بقيمتها العادلة مع بدء تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (أمين، 2020) ،كما أنَ تطبيق محاسبة القيمة العادلة أصبح أمر حيوي في عالم الاعمال المعاصر ، ولا سيما في قطاع المصارف التجارية حيث صدرت العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تناولت مفهوم القيمة العادلة ، وأخرها معيار (الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13) ، ويعتبر هذا النهج المحاسبي مفتاحا لفهم وتقدير القيمة الحقيقية للأصول والمخاطر المرتبطة بها ، (بو خشم ، صياغي 2021) ، يساهم التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية ، وتحسين عملية أتخاذ القرار من قبل مستخدمي التقارير المالية ،كذلك توفير رؤية دقيقة حول قيمة الأصول ، واتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة ،كما يعزز تطبيق محاسبة القيمة العادلة الشفافية ، والمسؤولية في القطاع المصرفي وإظهار قيمة أصولها بشكل أفضل (خليل ، ابراهيم 2014) .

تلعب المصارف دوراً مهماً في الحياه الاقتصادية ، حيث يعتبر القطاع المصرفي عنصر أساسي في تعزيز الثقة في سياسة الدولة ، ومع ذلك فأنَ المصارف قد تتعرض للعديد من المخاطر فيما يتعلق في مصادر الأموال واستخداماتها قد تكون هذه المخاطر نتيجة لعوامل ، داخلية ترتبط بنشاط وإدارة المصرف أو قد تكون نتيجة لعوامل خارجية ناتجة عن الظروف التي يعمل فيها المصرف ، حيث في عام 1979 ، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية نظاما موحدا ، لتقييم المصارف ، وتغطية المخاطر التي تواجهها ، وتم تطوير هذا النظام في عام 1996 ، ليشمل الإجراءات ، والتغييرات ، والسياسات المصرفية حيث اطلق عليه اسم نموذج Camels ، يهدف هذا النظام إلى تقييم عدة مؤشرات للسلامة المصرفية ؛ منها مؤشر جودة الأصول ، وتحديد المخاطر المرتبطة بها يعتبر تقدير الأصول بدقة ، وأخذ العوامل الاقتصادية ، والسوقية في الاعتبار أثناء عملية حساب القيمة أمراً مهماً لتعزيز جودة الأصول المملوكة للمصارف التجارية (صدام، 2016) . ويساهم تقييم الأصول المالية وفق القيمة العادلة بشكل كبير في تعزيز قدرة المصارف على تقديم الخدمات المالية ، بكفاءة واستدامة ، وتحقيق التوازن بين العوائد المالية ، والمخاطر المحتملة.

2. مشكلة الدراسة:

تُعدّ جودة الأصول أحد المؤشرات الرئيسية للأداء المالي للمصارف التجارية، إذ أن امتلاك أصول عالية الجودة ، يعني وجود محفظة استثمارية ، صحية ، قادرة على تحقيق أرباح مستدامة ، في المقابل تدل الأصول منخفضة الجودة على مخاطر مالية عالية ، قد تسبب في خسائر كبيرة ، نتيجة لتطبيق التكلفة التاريخية للأصول ، والالتزامات المالية، لذلك أصبح تطبيق محاسبة القيمة العادلة أمراً حيوياً ، لتحسين جودة الأصول في المصارف، إذ أنه يساعد على تقدير القيمة العادلة للأصول بدقة وموضوعية، ممَا يسهم في تحسين جودة التقارير المالية ، واتخاذ القرارات المالية السليمة.

وعليه، تكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية؟**

وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

– ما هو أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على نسبة القروض المتعثرة؟

– ما هو أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على نسبة رأس المال إلى الأصول؟

– ما هو أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على نسبة العائد على الأصول؟

3. اهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة فيما يلي:

- **بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية.**

وينبثق من الهدف الرئيسي للدراسة الأهداف الفرعية التالية :

- بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على نسبة القروض المتعثرة.
- بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على نسبة رأس المال إلي الأصول.
- بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على نسبة العائد على الأصول.

4. فرضيات الدراسة:

تحقيقيا لأهداف الدراسة ، وللإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على نسبة القروض المتعثرة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على نسبة رأس المال إلى الأصول.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على نسبة العائد على الأصول.

5. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كل من:

أ. **الأهمية العلمية للدراسة :**

- تناولت هذه الدراسة متغيرين في غاية الأهمية ، وهما محاسبة القيمة العادلة ، وجودة الأصول ، وهما من أهم عوامل بقاء المصارف ، ودعم مركزها التنافسي.
- مسيرة جهود البحث العلمي في مجال دراسة أحد أهم وأحدث الموضوعات المحاسبية ، وهو أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية .
- تقديم هذه الدراسة في ظل ندرة البحوث والدراسات المحاسبية العربية –في حدود علم الباحث–في مجال دراسة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية.

ب. الأهمية العملية للدراسة:

- تعزيز قدرات المحاسبين والعاملين في القطاع المصرفي في مجال قياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على كل من نسبة القروض المتعثرة ، ونسبة رأس المال إلى الأصول ، ونسبة العائد على الأصول.
- مساعدة أدارة المصارف التجارية العاملة في ليبيا على تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، للتحوط ضد المخاطر المحتملة.
- اقتراح نموذج محاسبي تطبيقي ، لقياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الاصول للمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

6. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي من خلال مراجعة ، وعرض الأدبيات ، والأبحاث السابقة ذات الصلة، والمنهج الوصفي التحليلي لطبيعة الدراسة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى وصف ظاهرة تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، وتحليل تأثيرها على جودة أصول المصارف، بالإضافة إلى ذلك قمنا بإجراء دراسة حالة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت ، وذلك من خلال تصميم استمارة الاستبانة تم توزيعها على عينة من العاملين في هذه المصارف ، ولتحليل البيانات تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تحدد في المصارف التجارية العاملة في بلدية سرت / ليبيا.

الحدود الزمنية: تحدد في سنة 2023.

الحدود البشرية: تحدد في العاملين في القطاع المصرفي.

8. متغيرات الدراسة:

تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل: محاسبة القيمة العادلة.

المتغير التابع: جودة الأصول (نسبة القروض المتعثرة – نسبة رأس المال إلي الأصول – نسبة العائد على الأصول)

9. الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وتم عرضها للتعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من ناحية، وبيان ما يمكن أن تضيفه الدراسة الحالية من ناحية أخرى ، ويمكن طرحها على النحو التالي:

دراسة Pastory, D, &Mutaju, M (2013) ، بعنوان: "تأثير كفاية رأس المال على وضعية جودة الاصول للمصارف التجارية في تنزانيا"

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال ، وجودة الأصول في المصارف التجارية في تنزانيا ، حيث اعتمدت الدراسة على بيانات القوائم المالية ل 33 مصرفاً تجارياً في تنزانيا خلال الفترة من 2006م إلى 2011م ، ثم

استخدمت نموذج الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين المتغيرين ، وتوصلت إلى وجود علاقة قوية بين كفاية رأس المال ، وجودة الأصول في المصارف التجارية في تنزانيا.

دراسة الجوازنة (2014) ، بعنوان :"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية"

هدفت الدراسة للتحقق من تطبيق مفهوم القيمة العادلة على تحسين الأداء المالي للشركات التأمين الأردنية ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصف التحليلي ، واختبار فرضيات الدراسة من خلال البيانات المالية لشركات التأمين ، حيث اقتصرت الدراسة على شركات التأمين البالغ رأس مالها 10 ملايين ديناراً أردنياً ، فاكثر ، و توصلت نتائج الدراسة إلى وجد أثر معنوي لتطبيق القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية.

دراسة Said, A, (2018)، بعنوان: "تأثير جودة الأصول على ربحية المصارف – دراسة للمصارف التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة"

هدفت الدراسة لتحليل الارتباط بين معدل العائد على الأصول ، ومخصصات القروض غير عاملة ، والقروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الامريكية الصغيرة ، استخدمت الدراسة معامل ارتباط (بيرسون) لقياس الارتباط ، كما تمثلت عينة الدراسة في المصارف التجارية الامريكية ذات الاصول بين 100 و 300 مليون دولار للفترة من 2010م إلى 2017م ،وتوصلت إلى وجود ارتباط سلبي قوي بين معدلات العائد ، ومخصصات القروض غير العاملة والمتعثرة.

دراسة الذبحاوي وتويج (2021)، بعنوان: "القروض المتعثرة وأثرها على القيمة السوقية المضافة " دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة 2005 –2019"

هدفت الدراسة إلي تحديد علاقة الارتباط بين القروض المتعثرة ، والقيمة السوقية المضافة ، اعتمدت الدراسة على عينة من ستة مصارف تجارية ، خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، تتوافر بياناتها للمدة (2005-2019)، كما استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS V.25) ، لتحليل المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة ارتباط ، وأثر بين القروض المتعثرة ، والقيمة السوقية المضافة.

دراسة .Mnyampanda, A, &Chindengwike, J (2021)، بعنوان: " العلاقة بين جودة الأصول والأداة المالي للمصارف التجارية قبل وبعد نقل عاصمه تنزانيا من دار السلام إلى دودوما"

هدفت الدراسة للتحقق من العلاقة بين جودة الأصول ، والأداة المالي للمصارف التجارية قبل وبعد نقل عاصمة تنزانيا من دار السلام إلى منطقة دودوما ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال جمع بيانات الربع السنوية لفترة من سنة 2010م إلى 2020م بثلاث مصارف تجارية في منطقة دودوما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية معنوية بين جودة الأصول والأداء المالي للمصارف قبل وبعد النقل العاصمة.

دراسة أحمد ، وآخرون (2022) " تأثير مؤشرات جودة الأصول على التغير النسبي للقيمة السوقية في البنوك المقيدة في البورصة المصرية"

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير جودة القروض على القيمة السوقية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية ،كما هدفت للتوصل إلى تأثير جودة الأصول على القيمة السوقية البنوك المقيدة في البورصة المصرية ، ولحقيقة أهداف الدراسة اعتمد الباحثين على التقارير والنشرات الصادرة عن البنك المركزي ، بالإضافة الى البيانات المتعلقة بالمصاريف المقيدة في البورصة المصرية ، خلال الفترة من 2011م إلى 2020م ، كما تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام منهج (Panel data analysis) لاختبار صحة الفروض توصلت إلى وجود تأثير معنوي لجودة الأصول على التغير النسبي لقيمة السوقية ، وإنَ مخاطر الائتمان ، و سعر الصرف ذات تأثير كبير على أداء المصرف، وأنَ سعر الفائدة لا يؤثر على القيمة السوقية للمصرف ، بينما يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف على القيمة السوقية للمصرف.

دراسة الدوري والنعيمي (2022)، بعنوان: "تأثير محاسبة القيمة العادلة في جودة الإبلاغ المالي"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر اعتماد مبدأ القيمة العادلة على جودة التقارير المالية ، وقدرتها على تزويد المستخدمين بالمعلومات المالية المناسبة لصنع القرارات الاقتصادية، ولقياس أثر استخدام القيمة العادلة على جودة التقارير المالية ، اعتمدت الدراسة على القوائم والتقارير المالية ، لمصرف بغداد التجاري، حيث اقتصرت عينة الدراسة على مصرف بغداد التجاري من بين المصارف العاملة في العراق، وتوصلت إلى وجود أثر معنوي لاستخدام القيمة العادلة على أنشطة المصارف بعد تطبيقها.

دراسة Prisadi,J,.&Firmansyah,A (2022)، بعنوان: "أثر القيمة العادلة ، وتنوع الأنشطة والاستقرار المالي على جودة الأرباح ، ودور الإفصاح عن المخاطر في تعديل هذه التأثيرات"

تهدف الدراسة إلى التحقيق في تأثير القيمة العادلة ، وتنوع الأنشطة ، والاستقرار المالي على جودة الارباح ، ودور الإفصاح عن المخاطر في تعديل هذه التأثيرات، اعتمدت الدراسة على البيانات المالية المستمدة من التقارير السنوية للشركات ، والمصارف المدرجة في بورصة اندونيسيا من 2016م الى 2020م، وتوصلت إلى عدم تأثير القيمة العادلة على جودة الأرباح بينما لتنويع الأنشطة تأثير ايجابي ، والاستقرار المالي تأثير سلبي كما فشل الإفصاح عن المخاطر في تعديل تلك العلاقات.

دراسة Al-Adwan ,M (2023)، بعنوان: "أثر قياس القيمة العادلة للأدوات المالية على أسعار أسهم المصارف ومقياس الأداء ".

هدفت الدراسة للتحقق ما إذا كان للتحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج القيمة العادلة يؤدي إلى نتائج أكثر واقعية ، ويؤثر على نتائج أداء المصارف ، كما اعتمد الباحث على المنهج الكمي من خلال فحص أثر قياس القيمة العادلة للأدوات المالية على اسعار اسهم المصارف ، ومقاييس الأداء على عينة مكونة من سبعة عشر مصرفاً اردنياً مدرجاً في سوق عمان المالي ما بين الفترة من 2018م إلي 2021م، وتوصلت نتائج الدراسة لوجود علاقة طردية بين القيمة العادلة وحدها ، وقيمة السهم ، كما أنَ التغير في القيمة العادلة التراكمي في أجمالي الأصول أو حقوق الملكية أحسن من العلاقة بين معدل العائد على الأصول ، وحقوق الملكية ، وأسعار الأسهم.

التعليق على الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع محاسبة القيمة العادلة ، وجودة الأصول ، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية ، وهنا يجدر الاشارة إلى أن الدراسات التي تم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2013-2023، وشملت جملة من الأقطار والبلدان (تنزانيا ، امريكا، اندونيسيا، مصر، الأردن ، العراق) مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي ، هذا وقد تَم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة ، وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية إلى تصنيفان هما: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية التي تناولت محور محاسبة القيمة العادلة ثم الدراسات العربية ، والدراسات الأجنبية التي تناولت محور جودة الأصول.

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها ، حيث تطبيق الدراسة على عينة من المصارف التجارية ، باستثناء دراسة (الجوازنة ، مسعود ، 2014) التي طبقت على مجموعة من شركات التأمين الأردنية التي يتجاوز رأس مالها عشرة ملايين ديناراً اردنياً ودراسة (Prisadi,J,.&Firmansyah,A,، 2022) التي طبقت على مجموعة من الشركات ، و المصارف المدرجة في بورصة اندونيسيا ، استخدمت الدراسات السابقة أداة الاستبيان ، كما استخدمت البيانات الكمية من واقع القوائم المالية ، والتقارير المنشورة لجمع البيانات ، وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي باستثناء دراسة (Mnyampanda, A, &Chindengwike، 2021) التي استخدمت المنهج الكمي ، ودراسة (Al-Adwan ,M، 2023) التي استخدمت المنهج الكمي ، ودراسة (أحمد ، وآخرون ، 2022) التي استخدمت منهج (Panel data analysis) ، كما استخدمت دراسة (Pastory, D, &Mutaju, M، 2013) نموذج الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين المتغيرين ، واستخدمت دراسة (Said, A,.، 2018) معامل ارتباط (بيرسون) ، ،اختلفت دراسة (Mnyampanda, A, .J. &Chindengwike, ، 2021) عن بقية الدراسات في أنها تناولت مشكلة الدراسة من حيث دراسة العلاقة بين جودة الأصل والأداء المالي .

10. الإطار النظري للدراسة

1.10 محاسبة القيمة العادلة

تعتبر محاسبة القيمة العادلة من المفاهيم الهامة في مجال المحاسبة والتمويل ، يُهتم العديد من الهيئات ، والمنظمات الدولية بدراسة ، وتطوير ، تعريفات ومبادئ محاسبة القيمة العادلة بهدف توحيد المعايير ، وتوفير إطار علمي موحد ، للتعامل مع هذا المفهوم المهم.

قد تَم التطرق إلى محاسبة القيمة العادلة في العديد من الهيئات ، والمنظمات الدولية ، على سبيل المثال قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) ، بتعريف مفهوم القيمة العادلة في المعيار رقم (21) ، ويتم تعريف القيمة العادلة وفقًا لهذا المعيار ، على أنها المبلغ الذي يمكن تبادله في صفقة تجارية بين أطراف مطلعة ، وراغبة في التعامل، لتبادل الموجودات ، أو سداد الالتزامات ، (المعموري وآخرون 2011) ، بالإضافة إلى ذلك، قد قام المعيار الدولي للمحاسبة رقم (16) ، بتعريف

القيمة العادلة على أنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل الأصول بين أطراف مطلعة، والتي تمتلك المعرفة ، والرغبة في إتمام التبادل، (المعايير الدولية للتقرير المالي – الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ،2022) ، وأيضًا قد قام المعيار المالي الدولي للإبلاغ المالي (IFRS13) بتعريف القيمة العادلة كمبلغ سيتم تحصيله من بيع أحد الأصول في أول مدفوعة لسداد الالتزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق، في تاريخ القياس (.Ernst & young IFRS cool tools 2012)

1.1.10 أهداف محاسبة القيمة العادلة

1. إظهار بنود الحسابات المختلفة في تاريخ أعداد الميزانية لقيم أقرب للواقع (weijun , 2007)
2. تمكن المنشأة من تقييم أدواتها المالية بالقيمة العادلة لاتخاذ القرارات المناسبة وإدارة المخاطر ، وقياسها وتحديد رأس المال اللازم لتغطية مختلف مجالات المنشأة (مقابلة، 2021).

2.1.10 مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة (الجوزانة ،2014)

1- تعكس واقع المنشأة الاقتصادية باعتبارها أقرب للتمثيل العادل للقوائم المالية.

2- تتميز بالدقة عند قياس الربح الاقتصادي للمنشأة.

3- تراعي تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.

4- تتفق محاسبة القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال ، وذلك بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي من الممكن أنَ يؤدي الاستمرار في تطبيقها إلى تآكل رأس المال.

3.1.10 عيوب تطبيق محاسبة القيمة العادلة

1- هناك عدد من الأصول ، والالتزامات ليست لها سوق نشط ، بالتالي يكون التقييم وفق القيم العادلة اقل موثوقية (دهمش ،ابو زر 2006).

2- التحيز المقصود أو غير المقصود من قبل الإدارة عند التقييم والقياس ، بالقيمة العادلة ينتج عنه عرض غير صحيح للدخل (قشلان ،الخداش 2011).

3- أن تطبيق القيمة العادلة يؤدي إلى بذل جهود وأعباء قد تزيد تكلفتها عن المنفعة المرجوة منها. (السويطي ،مطر 2007).

4.1.10 مبررات استخدام محاسبة القيمة العادلة

1- تعكس القيمة العادلة تقديرات السوق للأوضاع الاقتصادية.

2- إنَ محاسبة القيمة العادلة لا تقتصر فقط على اقتناء الموجودات ، بل تمتد إلى المخاطر الناجمة عن الاحتفاظ بها ، والمخاطر الاقتصادية نتيجة لتقلبات السوق.

3- تدعم محاسبة القيمة العادلة الشفافية من خلال تحديد متطلبات الإفصاح ، والعرض ، وكذلك القياس للمعلومات المالية(عبد الحليم. علي. 2013)

5.1.10 مداخل تقييم محاسبة القيمة العادلة

لقد حدد المعيار المحاسبي الامريكي SFAS 157 ثلاث مداخل لقياس القيمة العادلة وهي:

1- مدخل السوق :_ يشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق ، والتي تعتمد على الأسعار التي يتم الحصول عليها من تعاملات السوق للأصول والالتزامات المماثلة.(Rock & Mihaela,2009)

2- مدخل الدخل :_ يستخدم عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق ، هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية. (الفكي، 2015)

3- مدخل التكلفة :- هو أسلوب تقييم يتم فيه قياس الأصل بأصل مماثل بالتالي أن القيمة العادلة هي كلفة اقتناء الأصول البديلة من أداة مماثلة ، ويُستخدم هذا المنهج بشكل شائع ، لتقييم موجودات ، ومعدات المصانع.(Aurora & Bontas, 2013).

6.1.10 مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (المعايير الدولية للتقرير المالي – الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ،2022)

إن لزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة عند القياس ، والإفصاح عن القيمة العادلة ، فلقد وضع معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13) تسلسل هرمي صُنَف في ثلاثة مستويات ، حيث اعطى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية الأعلى للأسعار المعلنة في السوق النشط (مدخلات المستوى 1) ، والأولوية الأدنى للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها (مدخلات المستوى 3).

- مدخلات المستوى (1) :- هي الأسعار المعلنة غير معدلة في السوق النشط للأصل ، أو الالتزام التي تستطيع المنشأة الوصول إليه في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى(2) :- هي المدخلات التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بخلاف الأسعار المعلنة.
- مدخلات المستوى (3) :- هي المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام.

2.10 جودة الأصول:

إنَ تصنيف نوعية الأصول يعكس حجم المخاطر الحالية ، والمستقبلية ، وحجم القروض ، والمحفظة الاستثمارية ، كما أن جودة الأصول تركز في المقام الأول على القروض ، والتي تُعدٌ من الأصول الرئيسية التي تدر الإيرادات والأرباح للمصرف(علوان ، قروف،2016).

1.2.10 معايير تقييم نوعية وجودة الأصول:

1- سمعة المؤسسة .

2- مدة القرض الممنوح ، وشرط السداد.

3- نسبة الدين إلى حقوق المقترضين .(hasan et,al ,2016)

4- نوعية محفظة القروض والاستثمارات.

5- نوعيه نظام الإدارة ، ونظام الرقابة الداخلية. (بورقبة ،2011)

2.2.10 مؤشرات قياس جودة الأصول:

إنَ حيازة المصرف على أصول جيدة ، يدل ذلك على توليد دخل أكثر ، وتقييم أفضل لكل من الإدارة والسيولة ، وزيادة رأس المال وكفاءته. (سفاع ، 2008) ، وتُقاس جودة الأصول المصرفية وفق نظام camels بالمؤشرات التالية:

1. المؤشرات المرتبطة بإجمالي الأصول ، وتتمثل في النسب التالية:

- الأصول الثابتة إلى أجمال الأصول :حيث تقيس هذه النسبة حجم الأصول غير مدرة للإيرادات ، فكلما زادت عن هذه النسبة عن 20% دلَ ذلك على عدم جودتها.
- الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمال الأصول: حيث تقيس هذه النسبة حجم الأصول المدرة للإيرادات ، فكلما زادت هذه النسبة عن 80% يعني اقتناء المصرف للأصول المحققة للإيرادات. (مسعود ، بلعور ، 2021)

2. المؤشرات المرتبطة بالقروض المتعثرة ويندرج تحت هذا التصنيف النسب المالية الآتية :

- نسبة القروض المتعثرة إلى أجمالي حقوق الملكية.
- نسبة القروض المتعثرة إلى أجمال القروض .

حيث كلما قلت هذه النسب عن الحد الاقصى 1% كان وضع المصرف أفضل ، وبالتالي سلامة السياسة الائتمانية ، وقدرة المصرف على منح قروض للعملاء الملتزمين بالسداد.

- مخصصات خسائر القروض إلى أجمالي القروض :فكلما زادت نسبة المخصصات عن الحد الاقصى 1.5% دل ذلك على تدني جود الأصول.(Uyen,Dang,2011)

3. المؤشرات المرجحة بالمخاطر ، وتنحصر في النسب التالية: (مسعود،بلعور،2021،ص276)

- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر
- WCR = (Weighted Classification Asset) \ (Tier1+ALLL)
- نسبة الأصول المصنفة الإجمالي

TCR=(TOTAL Classified Asset) \ (Tier1+ALLL)

3.2.10 تصنيف جودة الأصول وفق نظام Camels في المصارف:

1- المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1): تكون موجوداته قوية ، ولا تستدعي إلى اهتمام رقابي.

2- المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2): يعني نوعية موجوداته مرضية ، وحجم المخاطر يتلاءم مع حجم رأس المال.

3- المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3): يدل على نوعية الموجودات وإدارة القروض غير مرضية.

4- المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4): يدل على ضعف في نوعية الموجودات ، وإدارة القروض ، ومستوى مخاطر مرتفع.

5- المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5): يشهد ضعف كبير في نوعية الموجودات ، وإدارة القروض ، ويهدد ذلك بتدهور الوضع المالي للمصرف. (الكراسنة ، 2006 ، ص 25)

3.10 نسبة القروض المتعثرة:

إنَ القروض المتعثرة تعد أهم القضايا الاقتصادية لما تمثله من خطورة بالغة على الاقتصاد الوطني ، (صدوقي، قوادري، 2018) ، فالقروض المتعثرة هي تلك القروض التي لم يدفع أصل مبلغها أو فوائده لمدة 90 يوم أو قروض مستحقة ، ولم تدفع ولا يتوقع سدادها بسبب الإفلاس أو التصفية أو قروض تم منحها إلى شركات متعثرة. (الخفاجي ،عباس، 2020 ،ص 364)

1.3.10 أسباب تعثر القروض (Akter & Roy, 2017)

1- التوسع المفرط في منح القروض.

2- منح قروض بدون ضمانات.

3- وجود أشخاص غير مؤهلين مهنيا للتعامل مع حالات الإقراض.

2.3.10 مشاكل القروض المتعثرة

إنَ زيادة مستوى القروض المتعثرة أو الغير منتظمة قد يؤثر على ربحية المصارف التجارية ، وذلك من خلال مشاكل الآتية:(King.et al ,2018)

- تأكل الارباح ورأس المال.
- زيادة الديون المعدومة.
- تقليل من دخل الفوائد.
- تؤثر على صافي ربح المصرف.

3.3.10 أساليب الوقاية من القروض المتعثرة

1- أسلوب تعويم الزبون: من خلال منحه فترة سماح عن طريقها يتم تأجيل سداد الدين ، وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات .(Hua , 2018)

2- أسلوب انتشال الزبون: وذلك بالتوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. (صديقة، 2017)

3- أسلوب انعاش الزبون: وذلك برفع التعثر عن الزبون ومنحه قروض جديدة ، وبشروط ميسرة تسمح له بمزاولة نشاطه . (الذبحاوي ،تويج، 2021).

4.10 نسبة رأس المال إلى الأصول:

1.4.10 مفهوم رأس المال

هي الأصول الصافية للمصرف ، وتضم الاستثمارات الأصلية إضافة إلى المكاسب ، والأرباح (العلاق ، 2001، ص 134) ، حيث تشير الأصول الصافية نسبة الأصول المملوكة للمصرف إلي رأس المال الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف في تمويل أصوله واستثماراته.

وتحسب هذه النسبة كالاتي:

$$\text{نسبة رأس المال الى الأصول} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{أجمالي الأصول}} \times 100$$

فزيادة هذه النسبة يعني حماية أموال المودعين إلا أنها قد تؤدي إلى الانخفاض في معدل العائد على رأس المال ، مما يلحق الضرر بالمودعين.

2.4.10 أهمية رأس المال في المصارف (أبو حمد، قدوري، 2005)

1- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستعملها المصرف
2- إن رأس المال الجيد يزيد من القوة المالية للمصرف ، وبالتالي يزيد من ثقه العملاء في المصرف .
3- إن المصرف الذي يشكل رأس مال كبير من مصادر أمواله ، يستطيع الاستمرار وامتصاص الخسائر ، حيث يعتبر عنصر حيوي يوفر الحماية للمودعين من أي خسائر قد تحدث في حالة انخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل بعض القروض .
4- إن رأس المال يلعب دورا اساسيا في تمويل النشاط الإقراضي ، والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.

3.4.10 مصادر زيادة رأس المال (العلاق ، 2001)

1- زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة
2- زيادة رأس المال باحتجاز الأرباح

4.4.10 فوائد زيادة رأس المال في المصارف (الفتلاوي، 2019)

1- تعزيز رأس المال تلك المصارف بحيث تكون ملائمة مع النسبة المفروضة على المصارف العالمية
2- تمكنها من انتشار ، وزيادة عدد فروعها في البلد ، بالتالي تعزز من قدرتها على استقطاب الودائع ، وإعطاء التسهيلات .
3- تعزيز قدرة المصارف على مواجهة أي خسائر قد تنجم عن عمليات الإقراض ، والسلف التي تقوم بها .
4- تعزز قدرة المصارف على الحصول على تسهيلات كبيرة من المصارف العالمية ، وخصوصا فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية.

5.10 العائد على الأصول:

يشير معدل العائد على الأصول إلى درجة ربحية المؤسسات المالية الى مجموع أصولها وإلى درجة النجاح التي استطاعت أن تحققها الإدارة في تحقيق الأرباح ، فهو مؤشر لفاعلية سياسات الإدارة العليا في الانتفاع من المهارات ، والأساليب المستخدمة (Heikal, et , al ,2014),كما يقيس كفاءة الإدارة في استخدام أصولها من أجل تعظيم الأرباح (سامي، 2012) ،وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس الربحية، كذلك تعتبر معيارا نسبيا لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصولها ،وتساعد هذه النسبة في أتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض، كما أنها تعكس كفاءة قرارات الإدارة التشغيلية حيث تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ، ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة ، وذلك لأنها تعكس أثر الرفع المالي إذ أن بسط النسبة ، ومقامها لم يتأثر بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها .(بركات، 2014).

1.5.10 أهمية مؤشر العائد على الأصول (السويسي، 2010)

1- يأخذ في الاعتبار الأداء الكلي للمنشأة .
2- تقديم معلومات عن ربحية أصول المنشأة ، وكذلك الاستثمارات الجديدة.
3- سهولة المقارنة بين المنشآت المنافسة ، وكذلك الفرص الاستثمارية

2.5.10 معادلة معدل العائد على الأصول

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

كما يستخدم بعض المحللين صافي الربح بالصورة التالية (الجعبري ،2014 ص 51)

- الدخل الصافي طبقا لقائمة الدخل.
- الدخل الصافي معدل وفقا لتغيرات مستوى الأسعار.
- الدخل من النشاط العادي بعد الضرائب ، وقبل الفوائد ، وذلك بعد استبعاد الحسابات التي ترتبط بالنشاط العادي مثل:

الأرباح والخسائر الرأسمالية.

التعويضات المحصلة أو المدفوعة.

العناصر الاستثنائية

وايضا يستخدم البعض عند احتساب العائد على الأصول الصور التالية:

- رأس المال المستثمر.
- أجمالي الأصول.
- أجمالي الأصول الموظفة يستبعد منها ما يلي:

- الأراضي غير مستخدمة.
- المصروفات المدفوعة مقدما.
- مشروعات تحت التنفيذ.
- الاعتمادات المستندية.

كما يمكن اشتقاق بعض المؤشرات التي ترتبط بمدى استغلال الأصول المتاحة ما يلي:

- معدل العائد على الأصول المتداولة = صافي الربح / الأصول المتداولة * 100
- معدل العائد على الأصول طويلة الأجل = صافي الربح / الأصول طويلة الأجل * 100
- معدل العائد على صافي الأصول = صافي الربح / الأصول الثابتة الملموسة + رأس المال العامل * 100 المعدل الاسترشاد المطلق لمعدل العائد على الأصول هو 20%.

ثانياً– الدراسة الميدانية:

1. مجتمع وعينة الدراسة :

يتألف مجتمع الدراسة وعينتها من مدراء المصارف ونوابهم ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين العاملين في ست مصارف تجارية ليبية في بلدية سرت، وهي: مصرف الوحدة الرئيسي، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف شمال إفريقيا، مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة فرع جامعة سرت. تم توزيع خمسين استبانة على المستهدفين، وحصل الباحثان على 47 استبيانًا صالحًا للتحليل، مما يمثل نسبة استجابة بلغت 94.%

2. اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):

باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم تطبيق معامل الثبات لقياس معامل الاتساق الداخلي لقياس العينة عن طريق معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، وقد أظهرت المعادلة قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد القياس المستخدم في هذه الدراسة هو (91.4 %) ؛ وهذا يعني أعلى من الحد الأدنى وكذلك الحد الاعلى المقبول لمعامل ألفا إحصائياً ، وهذا يعني توفر ثبات داخلي عالٍ جداً في وسيلة القياس كما هو مبين في ادناه.

جدول رقم (1) نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات وصدق الاستبيان

م	المحور	عدد الأسئلة	الثبات	الصدق	النتيجة
1	محاسبة القيمة العادلة	10	0.721	0.849	مقبول إحصائياً
2	نسبة القروض المتعثرة	08	0.738	0.859	مقبول إحصائياً
3	نسبة رأس المال الى الاصول	08	0.688	0.829	مقبول إحصائياً
4	العائد على الاصول	08	0818	0.904	مقبول إحصائياً
	معامل الفا كرومباخ لجميع الأسئلة	**34**	**0.914**	**0.956**	**مقبول إحصائياً**

3. أساليب المعالجة الاحصائية :

استخدم الباحث نظام (SPSS.V20) لاستخراج النتائج الإحصائية لتحليل البيانات وهي :

- معامل الثبات (الفاكرو نباخ): لتحديد صدق وثبات المقياس.
- الإحصاء الوصفي.
- تكرارات البيانات الديموغرافية.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والأهمية النسبية والوزن النسبي
- قياس الفرضيات باستخدام معامل الانحدار البسيط.

4. النماذج القياسية المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على نماذج قياسية توضح العلاقة بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة) ، والمتغيرات التابعة وهي: نسبة القروض المتعثرة، نسبة رأس المال على الأصول، و معدل العائد على الأصول.

ويمكن صياغة النماذج القياسية بالصيغ الرياضية التالية

$$\boldsymbol{NPLR = \alpha + \beta_1(FVA) + \varepsilon_1}$$
$$\boldsymbol{CAR = \gamma + +\beta_2(FVA) + \varepsilon_2}$$
$$\boldsymbol{ROA = \delta + \beta_3(FVA) + \varepsilon_3}$$

NPLR	تمثل نسبة القروض المتعثرة.
CAR	تمثل نسبة رأس المال على الأصول.
ROA	تمثل معدل العائد على الأصول.
FVA	تمثل محاسبة القيمة العادلة.

وأما ($(\varepsilon_1، \varepsilon_2، \varepsilon_3)$) ، فهي تمثل عوامل خطأ النموذج : من المفترض أن يتبع خطأ النموذج التوزيع الطبيعي لمتوسط حسابي يساوي صفر وانحراف معياري واحد صحيح.

وأما $(\alpha , \gamma , \delta)$ ، فهي قيم ثوابت معادلة الانحدار المتعدد additive constant في النموذج، وتشير الرموز التالية : (β_1)، (β_2)، (β_3)،إلى معاملات الانحدار regression coefficients الخاصة بالمتغيرات التابعة المفسرة، وتعبر عن مقدار التغير في المتغير المستقل. بدلالة المتغير التابع فرض ثبات متوسطات المتغيرات التابعة الأخرى.

5. تحليل البيانات عن المشاركين:

جدول رقم (2) يوضح وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدارسة

المتغير	بدائل الإجابة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	29	%61.7
	انثى	18	%38.3
	المجموع	**47**	**%100**
العمر	أقل من 30 سنة	8	%17.0
	من 30 الي 40 سنة	23	%48.9
	من 41 الى أقل من 50 سنة	11	%23.4
	أكثر من 50 سنة	5	%10.6
	المجموع	**47**	**%100**
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	5	%10.6
	دبلوم عالي	9	%19.1
	بكالوريوس	28	%59.6
	ماجستير	5	%10.6
	دكتوراه	0	%0
	المجموع	**47**	**%100**
التخصص العلمي	محاسبة	16	%34
	تمويل ومصارف	16	%34
	اقتصاد	7	%14.9
	إدارة أعمال	8	%17
	المجموع	**47**	**%100**
المسمى الوظيفي	مدير	2	%4.3
	نائب مدير	4	%8.5
	رئيس قسم	14	%29.8
	مراجع	6	%12.8
	محاسب	21	%44.7
	المجموع	**47**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	%21.3
	من 5 – 10 سنوات	12	%25.5
	أكثر من 10 سنوات	25	%53.2
	المجموع	**47**	**%100**

- يبين الجدول إن أعلى نسبة الذكور حيث بلغت نسبتهم 61.7% ، ثم يليه نسبة الإناث ، وكانت 38.3%.
- يبين الجدول إن أعلى نسبة الذين تتراوح أعمارهم من 30 الي 40 سنة ، وذلك بنسبة 48.9% ، ثم الذين تتراوح أعمارهم من 41 إلي أفل من 50 سنة بنسبة 23.4% ، ثم يليه الذين أقل من 30 سنة بنسبة 17% ، وكانت أقل نسبة للذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة ، بنسبة 10.6%.

وتشير هذه المعلومات أن عينة الدراسة تمثل فئات مختلفة من العاملين في المصارف ، وأن هناك توزيعًا متفاوتًا في الأعمار بين الذكور والإناث ، وهذا يعطي البحث مصداقية أكبر في تمثيله لآراء وتجارب فئات المجتمع المحلي العاملة في قطاع المصارف.

- يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة البكالوريوس بنسبة 59.6% ،ثم فئة الدبلوم العالي بنسبة 19.1% ، ثم يليه فئة الماجستير بنسبة 10.6%، وفئة الدبلوم المتوسط بنسبة 10.6%. وتشير هذه المعلومات أن معظم أفراد العينة من الفئة الجامعية المؤهلة، وعليه يمكن القول أن أفراد العينة هم أشخاص مؤهلون ويتمتعون بالتأهيل العلمي العالي.
- يبين الجدول أن أعلى نسبة من مجموع أفراد عينة الدراسة تخصص المحاسبة حيث بلغت 34%، وتخصص تمويل ومصارف بنسبة 34%، يليه تخصص إدارة الأعمال بنسبة 17% ، ثم الاقتصاد بنسبة 14.9% ، وهذا يفسر أن كل أفراد العينة ذوي شهادات مهنية ، مما يزيد من فرص الحصول على إجابات مهنية
- يبين الجدول أن أعلى نسبة من مجموع أفراد العينة هو المحاسب حيث بلغت نسبته 44.7%، تم يليه رئيس القسم بنسبة 29.8% ، ثم المراجع بنسبة 12.8% ، ثم يليه نائب المدير بنسبة 8.5% ، وكانت أقل نسبة من أفراد العينة هو المدير حيث بلغت نسبته 4.3%.
- يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 53.2% ، تليه فئة من 5 – 10 سنوات بنسبة 25.5% ، وكانت الفئة أقل من 5 سنوات هي أقل نسبة حيث شكلت 21.3%، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى الخبرة العملية لديهم ، الأمر الذي يمكن أن يخدم أهداف الدراسة إلى حد كبير.

6. تحليل البيانات :

1.6 : تحليل مستوى تطبيق محاسبة القيمة العادلة وجودة الأصول في المصارف التجارية:

للتعرف علي مستوي تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، وتقدير جودة الأصول في المصارف التجارية ، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، ليكون مؤشراً على ذلك.

جدول رقم (3)

مستويات درجة الممارسة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وجودة الأصول في المصارف التجارية

درجة الممارسة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
المستويات	1أقل من 1.80	1.80 أقل من 2.60	2.60 أقل من 3.40	3.40 أقل من 4.20	4.20 أقل من 5

2.6 : التحليل الوصفي لنتائج المتغير المستقل لعبارات محاسبة القيمة العادلة

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات محاسبة القيمة العادلة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
تساعد البيانات المالية المنشورة في التقارير المالية على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الائتمان.	2.319	.81043	متوسطة	46
إن تقييم الاصول بالقيمة العادلة يتناسب مع كافة متطلبات مستخدمي التقارير المالية.	4.787	.62332	مرتفعة جدا	96
يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على جعل البيانات المالية المنشورة قابله للمقارنة.	4.531	.92903	مرتفعة جدا	91
تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من أجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي.	4.425	1.0160	مرتفعة جدا	89
تساعد محاسبة القيمة العادلة المستثمرين في تقييم أداء البنوك ، وبيان درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر.	4.489	.95262	مرتفعة جدا	88
مؤشرات التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة تكون أكثر صحة وذات جدوى عند أتخاذ القرارات.	4.574	1.0372	مرتفعة جدا	91
يوفر استخدام القيمة العادلة معلومات مالية محاسبية ذات جودة عالية.	4.617	.87360	مرتفعة جدا	92
يحتاج تطبيق السليم لمفهوم القيمة العادلة إلى التطوير المستمر للمعارف والخبرات.	4.425	1.0160	مرتفعة جدا	89
القياس باستخدام القيمة العادلة يوفر معلومات ذات قيمه تنبؤيه كونها تعكس الوقائع الاقتصادية في تاريخ حدوثها مما يوفر امكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل.	4.531	1.0601	مرتفعة جدا	91
القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر تأثيرا على قرارات الدائنين والبنوك من تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية	4.510	1.0399	مرتفعة جدا	90
الإجمالي	**4.539**	**.56211**	**مرتفعة جدا**	**91**

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول ، وهو "محاسبة القيمة العادلة"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.5399) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) ، وبانحراف معياري قدره (0.56211) ، وهو أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 91% ، وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (2.3191 و 4.7872) ، وهي من المتوسطة إلي المرتفعة جداً ، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور،

واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (2) بمتوسط حسابي قدره (4.7872)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (1) بمتوسط حسابي قدره (2.3191).

3.6 : التحليل الوصفي لنتائج المتغير التابع لعبارات نسبة القروض المتعثرة.

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات نسبة القروض المتعثرة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
تقييم القروض والأصول المرتبطة بها بشكل دوري وفقًا لتغيرات السوق يسهم في إدارة السياسات والإجراءات الملائمة لمنح القروض ، ومعالجة المخاطر المرتبطة بها.	4.2766	1.0363	مرتفعة جدا	86
يُساعد التقييم العادل للأصول المالية المرتبطة بالقروض الممنوحة على تحقيق التوازن بين الفرص الاستثمارية والمخاطر المالية المحتملة	4.7660	.69822	مرتفعة جدا	95
تحديد قيمة الضمانات بدقة وعدالة يقلل من أخطاء تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة.	4.5106	.99722	مرتفعة جدا	90
استخدام القرض لأغراض غير تلك التي منح من أجلها يؤدي إلي زيادة مخاطر عدم القدرة على سداد القرض في الأوقات المحددة.	4.6170	4.6170	مرتفعة جدا	92
وجود متابعة سليمة للقرض الممنوح من خلال الزيارة الميدانية يقلل من احتمالية حدوث تأخر في سداد القروض ويحد من القروض المتعثرة.	4.4043	1.0766	مرتفعة جدا	88
استخدام الأساليب والنماذج العلمية في منح القروض، مثل معايير لجنة بازل ونموذج CAMELS، تساعد في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض بدقة وموضوعية.	4.5106	.99722	مرتفعة جدا	90
وجود أنظمة معلومات إدارية تسمح بالتعرف على العملاء المحظور التعامل معهم	4.5319	1.0183	مرتفعة جدا	91
يُساعد التحليل الموضوعي والشفاف لمخاطر الائتمان على اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية مدروسة	4.7021	.80528	مرتفعة جدا	94
الإجمالي	**4.5399**	**.56211**	**مرتفعة جدا**	**91**

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بنسبة القروض المتعثرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.5399) ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.56211) وهو أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 91% ، وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (4.2766 و 4.7660) ، وهي مرتفعة جدا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي

العبارة (12) بمتوسط حسابي قدره (4.7660)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (11) بمتوسط حسابي قدره(4.2766).

4.6 : التحليل الوصفي لنتائج المتغير التابع لعبارات نسبة رأس المال إلي الأصول.

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري ، والنسب ، والمتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، لعبارات نسبة رأس المال إلي الأصول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوزن النسبي
يُعزز تقييم نسبة رأس المال الكافية بناءً على قواعد ومعايير موضوعية الثقة في حماية الودائع المصرفية	4.531	.92903	مرتفعة جدا	91
تسهم قدرة المصرف على التكيف مع التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات في تعزيز قدرته على تحمل المخاطر المالية.	4.617	.87360	مرتفعة جدا	92
يزيد تقييم الأصول بشكل دوري ودقيق من قوة رأس المال للمصرف ، ويساهم في توفير التمويل اللازم للاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.	4.510	.90583	مرتفعة جدا	90
يساعد التقييم بالقيمة العادلة على زيادة رأس المال ، وتعزيز قدرة المصارف على تنفيذ استراتيجيات التوسع ، والاستثمار في فرص جديدة ، مما يسهم في تحقيق ميزة تنافسية في السوق المالي	4.638	.81895	مرتفعة جدا	93
ارتفاع نسبة رأس المال يعزز قدرة المصرف على توسيع نشاطه والاستثمار في فرص جديدة	4.531	.92903	مرتفعة جدا	91
عرض البيانات المالية بشفافية وفقا للقيمة العادلة تساعد المستثمرين في السوق على فهم أوضاع المصارف وأدائها المالي لاتخاذ قرارات الاستثمار فيه	4.617	.87360	مرتفعة جدا	92
توفير معلومات دقيقة للقيمة الحالية للأصول يساهم في تحديد نسبة توزيعات المالية عادلة للمساهمين	4.489	.95262	مرتفعة جدا	90
يُساعد تحديد القيمة الحالية للأصول والالتزامات وتقييمها بدقة على الحفاظ على مستوى رأس المال المطلوب وتلبية متطلبات الامتثال المالي	4.489	1.0187	مرتفعة جدا	90
الإجمالي	**4.553**	**.51258**	**مرتفعة جدا**	**91**

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور نسبة رأس المال إلي الأصول، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.5532) ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) ، وبانحراف معياري قدره (0.51258) ، وهو أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 91% ، وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (4.4894 و 4.6383) ، وهي مرتفعة جدا ، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور، واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة

هي العبارة (22) ، بمتوسط حسابي قدره (4.6383)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (21) بمتوسط حسابي قدره (4.5106).

5.6 : التحليل الوصفي لنتائج المتغير التابع لعبارات معدل العائد على الأصول.

جدول رقم (7)

التوزيع التكراري ، والنسب ، والمتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، لعبارات معدل العائد على الأصول

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوزن النسبي
تحديد القيمة الحقيقية للأصول ، وتقييمها بدقة يساعد المصارف على تحسين أدائها المالي ، وزيادة أرباحها.	4.4468	.97375	مرتفعة جدا	89
يعزز تقييم الأصول بناءً على قيمتها العادلة ، قدرة المصارف على تحقيق مستويات عالية من الأرباح ، وجذب الاستثمارات.	4.6383	.81895	مرتفعة جدا	93
يساعد التقييم الدقيق للأصول ، وتحديد القيمة المستقبلية المتوقعة على تعزيز الثقة في المصارف من قبل المستثمرين ، والجهات المالية، مما يمكنها من جذب تمويل إضافي لدعم نمو أعمالها وتوسيع خدماتها.	4.5106	.90583	مرتفعة جدا	90
يساهم التقييم الدقيق للأصول ، وإدارة التقلبات السوقية بشكل فعاّل في تقليل المخاطر.	4.6170	.79545	مرتفعة جدا	92
يساهم تقييم الأصول ، والالتزامات بدقة وموضوعية في تحسين الشفافية ، والثقة في الأداء المالي للمصارف ، وقدرتها على المنافسة بنجاح في السوق المالي.	4.5745	.90277	مرتفعة جدا	91
توفير رؤية شاملة عن أصول والتزامات المصرف يساعد في تحديد مستوى التحوط اللازم ، وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر الملائمة.	4.4681.	.99676	مرتفعة جدا	89
تحديد القيمة الحالية للأصول يساهم في توفير فرص استثمارية جديدة ، وتطوير منتجات ، وخدمات مالية جديدة تلبي احتياجات العملاء.	4.5106	.90583	مرتفعة جدا	90
استخدام معايير محاسبية موحدة لتقييم الأصول يمكن المستثمرين والمساهمين من تقييم أداء المصارف، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية ومالية مدروسة.	4.4681	1.0183	مرتفعة جدا	89
الإجمالي	**4.5293**	**.60860**	**مرتفعة جدا**	**91**

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمحور الرابع ، وهو " معدل العائد على الأصول"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.5293) ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) ، وبانحراف معياري قدره (0.60860) ، وهو أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 91% ، وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (4.4468 و 4.6383) ، وهي مرتفعة

جدا ، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور، واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة ، هي العبارة (28) بمتوسط حسابي قدره (4.6383)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (27) بمتوسط حسابي قدره (4.4468).

7 : اختبار الفرضيات

1.7 : نتائج اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بـ (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة على نسبة القروض المتعثرة)

جدول رقم (8)

الانحدار الخطي البسيط بين محاسبة القيمة العادلة ونسبة القروض المتعثرة

المتغيرات المستقلة	الرمز	β	F. test		R	R^2
			F	Sig		
الجزء الثابت	α	1.410	32.878	.000	%65	%42.2
محاسبة القيمة العادلة	FVA	.724				

دالة عند مستوى أقل من (0.05)

يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي :

تبين أن معامل الانحدار بالنسبة للنموذج يشير إلي وجود تأثير قوي ، وايجابي بين محاسبة القيمة العادلة ، ونسبة القروض المتعثرة، وكان هذا المعامل ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 ، وذلك يتوافق مع (دراسة الذبحاوي وتويج 2021).

حيث كان معامل التحديد (R^2) للمتغير المستقل المقبول بالنموذج يفسر (42.2 %) ، من المتغير التابع . وأن باقي النسبة (57.8 %) ، يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة ، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج ، أو لاختلاف نموذج الانحدار عن النموذج الخطي ، وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون R بين المتغير المستقل ، والمتغير التابع للدراسة ، قد بلغ (65%) ، وهو ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 ، ويشير ذلك لوجود ارتباط ايجابي متوسط بين متغيرات الدراسة ، ولاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F.test) ، وحيث أن قيمة اختبار F.test تساوي (32.878) ، وهي ذات معنوية عند مستوى(0.000) ، وهي أقل من 0.05 مما يدل على تأثير المتغير المستقل المتعلق بمحاسبة القيمة العادلة ، على المتغير التابع.

ومن فروض الانحدار الخطي أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا معياريا بمتوسط حسابي (صفر) ، وانحراف معياري واحد صحيح ، وهذا ما نجده عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي ، حيث أن متوسط الأخطاء يساوي الصفر ، والانحراف المعياري لها (0.989) ، وهي تقترب من الواحد صحيح ، والرسم البياني يوضح ذلك .

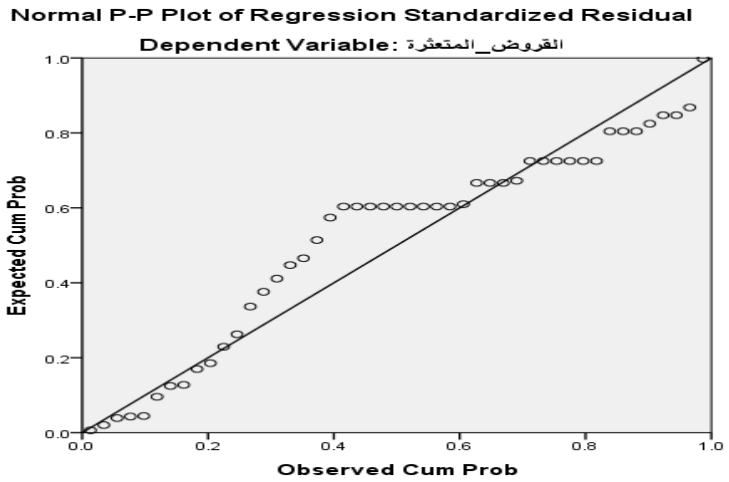

ومما سبق يتضح لنا قبول الفرضية الأولى القائلة بوجود تأثير إيجابي قوي ، وذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، و نسبة الفروض المتعثرة .

معادلة النموذج

$$NPLR = 1.410 + .724(FVA)$$

2.7 : نتائج اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بـ (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة على نسبة رأس المال إلي الأصول)

جدول رقم (9)

الانحدار الخطي البسيط بين محاسبة القيمة العادلة ، ونسبة رأس المال إلى الأصول

R^2	R	F. test		β	الرمز	المتغيرات المستقلة
		Sig	F			
%41	%64	.000	31.209	1.742	α	الجزء الثابت
				.650	FVA	محاسبة القيمة العادلة

دالة عند مستوى أقل من (0.05)

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي :

تبين أن معامل الانحدار بالنسبة للنموذج كان يشير إلى وجود تأثير قوي بين محاسبة القيمة العادلة ، ونسبة رأس المال الي الاصول، وكان هذا المعامل ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 .

حيث كان معامل التحديد (R^2) ، للمتغير المستقل المقبول بالنموذج يفسر (41 %) من المتغير التابع ، وأن باقي النسبة (59 %) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة ، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج ، أو لاختلاف نموذج الانحدار عن النموذج الخطي ، وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون (R) بين

المتغير المستقل ، والمتغير التابع للدراسة قد بلغ (64%) ، وهو ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 ، ويشير ذلك لوجود ارتباط ايجابي متوسط بين متغيرات الدراسة ، ولاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار F.test، وحيث أن قيمة اختبار F.test تساوي (31.209) ، وهي ذات معنوية عند مستوى(0.000) ، وهي أقل من 0.05 مما يدل على تأثير المتغير المستقل المتعلق بمحاسبة القيمة العادلة على المتغير التابع.

ومن فروض الانحدار الخطي أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا معياريا بمتوسط حسابي (صفر) ، وانحراف معياري واحد صحيح ، وهذا ما نجده عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي حيث أن متوسط الأخطاء يساوي الصفر ، والانحراف المعياري لها (0.989) ، وهي تقترب من الواحد صحيح ، والرسم البياني يوضح ذلك .

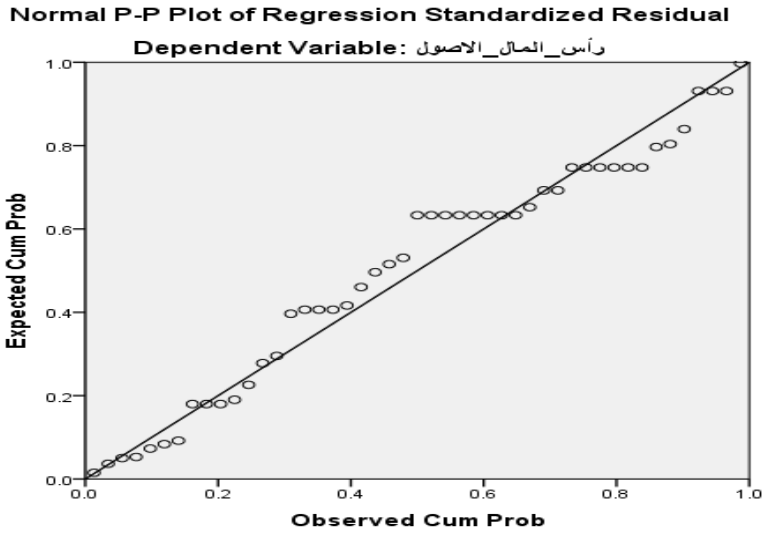

ومما سبق يتضح لنا قبول الفرضية الثانية القائلة بوجود تأثير إيجابي قوي ، وذات دلالة احصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، و نسبة رأس المال إلي الأصول .

معادلة النموذج

$$\boldsymbol{CAR = 1.742 + .650(FVA)}$$

3.7 نتائج اختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بـ (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة على معدل العائد على الأصول)

جدول رقم (10)

الانحدار الخطي البسيط بين محاسبة القيمة العادلة ، ومعدل العائد على الأصول

R^2	R	F. test		β	الرمز	المتغيرات المستقلة
		Sig	F			
%34.6	%58.8	.000	23.840	1.460	α	الجزء الثابت
				.710	FVA	محاسبة القيمة العادلة

دالة عند مستوى أقل من (0.05)

يتضح من الجدول رقم (10) ما يلي :

تبين أن معامل الانحدار بالنسبة للنموذج كان يشير إلى وجود تأثير قوي بين محاسبة القيمة العادلة ، ومعدل العائد على الأصول، وكان هذا المعامل ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 ، وهذا ما عززته دراسة الجوازنة (2014) ودراسة Al-Adwan (2023) ، حيث كان معامل التحديد (R^2) للمتغير المستقل المقبول بالنموذج يفسر (34.6 %) من المتغير التابع ، وأن باقي النسبة (65.4 %) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة ، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج ، أو لاختلاف نموذج الانحدار عن النموذج الخطي ، وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة قد بلغ (58.8%) ، وهو ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 ، ويشير ذلك لوجود ارتباط ايجابي متوسط بين متغيرات الدراسة ، ولاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار F.test، وحيث أن قيمة اختبار F.test تساوي (23.840) وهي ذات معنوية عند مستوى(0.000) ، وهي أقل من 0.05 مما يدل على تأثير المتغير المستقل المتعلق بمحاسبة القيمة العادلة على المتغير التابع.

ومن فروض الانحدار الخطي أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا معياريا بمتوسط حسابي (صفر) ، وانحراف معياري واحد صحيح . وهذا ما نجده عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي حيث أن متوسط الأخطاء يساوي الصفر ، والانحراف المعياري لها (0.989) ، وهي تقترب من الواحد صحيح ، والرسم البياني يوضح ذلك .

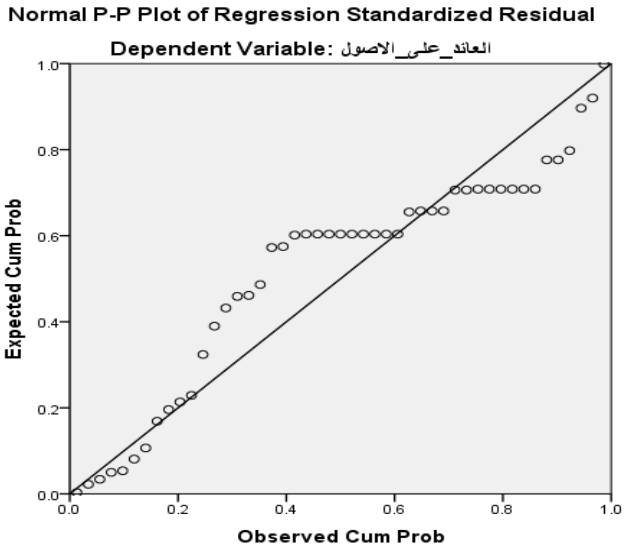

ومما سبق يتضح لنا قبول الفرضية الثالثة القائلة بوجود تأثير إيجابي قوي ، وذات دلالة احصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، و معدل العائد على الأصول .

معادلة النموذج

$$\boldsymbol{ROA = 1.460 + .710(FVA)}$$

8. النتائج والتوصيات:

أولاً– النتائج :

1- أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.5399) وهو مستوى مرتفع جدا.

2- أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بنسبة القروض المتعثرة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.5399) وهو مستوى مرتفع جدا.

3- أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بنسبة رأس المال الى الأصول ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.5532) وهو مستوى مرتفع جدا.

4- أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة معدل العائد على الأصول ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.5293) وهو مستوى مرتفع جدا.

5- يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة مقاسه بـ(NPLR) في المصارف التجارية الليبية ، وبمعامل ارتباط 65% ، وهذا يتوافق مع دراسة (الذبحاوي وتويج 2021) على وجود علاقة ارتباط ، واثر بين القروض المتعثرة ، والقيمة السوقية المضافة باعتبارها احدى مداخل القيمة العادلة .

6- يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة مقاسه بـ(CAR) في المصارف التجارية الليبية ، وبمعامل ارتباط 64%.

7- يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة مقاسه بـ(ROA) في المصارف التجارية الليبية ، وبمعامل ارتباط 58.8% حيث تدعم نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة (M Al-Adwan, 2023) على وجود علاقة إيجابية بين محاسبة القيمة العادلة ، ومعدل العائد على الأصول ، كما تعزز الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة (الجوازنة 2014) على وجود أثر معنوي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي باعتبار معدل العائد على الأصول احدى مؤشراته إلا أن اختلفت دراسة الجوازنة عن الدراسة الحالية في عينة الدراسة المتمثلة في شركات التأمين الأردنية.

حيث تنسجم نتائج الدراسة الحالية مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (أحمد وآخرون 2022) ، وذلك بوجود أثر معنوي لجودة الأصول باعتباره المتغير التابع الرئيسي للدراسة الحالية على التغير النسبي للقيمة السوقية حيث يعد احدى مداخل القيمة العادلة.

ثانياً– التوصيات :

1. ينبغي للمصارف اعتماد المعايير المحاسبية الدولية القياسية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، حيث تساعد على تحقيق التكامل والمقارنة بين البيانات المالية، وتعزيز الشفافية والثقة في الأداء المالي.
2. يجب تدريب وتأهيل العاملين في مجال المحاسبة على مهارات وتقنيات تقييم الأصول وفق متطلبات معايير القيمة العادلة.
3. يجب توفير البنية التحتية والموارد البشرية والمالية اللازمة لدعم عملية تطبيق معايير القيمة العادلة بشكل فعال.
4. ينبغي تشجيع الهيئات الرقابية على إصدار تشريعات وتعليمات تتعلق بمعايير القيمة العادلة ودعم تنفيذها.
5. ينبغي أن تتضمن سياسات الائتمان إرشادات واضحة بشأن تقييم القروض وتصنيفها باستخدام تقنيات محاسبة القيمة العادلة، وذلك لتحديد الاحتياطيات المناسبة للقروض المتعثرة.

المصادر والمراجع

أولاً– المراجع العربية :

1- أبو حمد، رضا صاحب وقدوري ،فائق مشعل،(2005) ،"**إدارة المصارف**" ،جامعة الموصل ،العراق.

2- أحمد ،عبد الله سعيد عبد القادر ، وآخرون ، (2022) ، "**تأثير مؤشرات جودة الأصول على التغير النسبي للقيمة السوقية في البنوك المقيدة في البورصة المصرية**" ،*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، المجلد (13) ،العدد (3).

3- أمين ، عكوش محمد، (2020) ، **"محاسبة القيمة العادلة بين الموثوقية والملائمة ، وأثرها على جودة المعلومات المالية ، وترشيد عملية أتخاذ القرار"** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

4- بركات ، محمد كمال الدين، (2014) ، **"المصارف العربية ومعايير بازل"** ، *مجلة اتحاد المصارف العربية*، المجلد (3) ، العدد (408).

5- بن سفاع، علي منصور محمد ،(٢٠٠٨) ، **"تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003–2007"** ،*مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، العدد (2)، اليمن.

6- بو خشم، اميرة وسياغي، هدى ،(2021) ،**"تحديات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر"** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي التبسي.

7- بو رقبة ، شوقي، (2011) ، **"الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعه فرحات عباس سطيف.

8- الجعبري، مجدي ،(2014) ،**"التحليل المالي المتقدم"** ،دار الحكمة ،الطبعة الأولى، مصر.

9- الجوازنة، روان مازن الضلاعين ،(2014) ، **" أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي"** ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط ،الأردن.

10- لاخفاجي ،سمير سهام وعباس، رقية كريم ،(2020) ،**"تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين"** ، *مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية*، المجلد (26) ،العدد (117).

11- خليل، علي محمود مصطفى وإبراهيم، منى مغربي محمد، (2014) ،**"تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 13 في ذو قواعد الحوكمة الفكر المحاسبي"** ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد (18) ، العدد (4).

12- دهمش، نعيم و ابو زر، عفاف، (2006) ، **"القيمة العادلة والابلاغ المالي"** ، جمعية المحاسبين القانونيين ، المؤتمر العلمي المهني الدولي.

13- الدوري ، عمر علي كامل والنعيمي ، فاطمه صفاء مهدي ، (2022) ، **"تأثير محاسبة القيمة العادلة في جودة الإبلاغ المالي"** ،*مجلة الريادة للمال والأعمال* ،المجلد (3) ، العدد (2).

14- الذبحاوي، حسن كريم وتويج ،علاء عبد الرازق، (2021) ،**"القروض المتعثرة وأثرها على القيمة السوقية المضافة دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للفترة من 2005– 2019"** ،*مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية* ،المجلد (17) ،العدد (2).

15- سامي ،الازعر، (2012) ، **"التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري ،الجزائر.

16- سويسي ، هواري ،(2010) ، **"دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"** ،*مجلة الباحث* ، العدد (7).

17- صدام، ركابي، (2016) ،**"تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج camel"** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.

18- صدوقي، منال و قوادري، نعيمه سعيد، (2018) ، **"إدارة القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2016 "** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجبلالي بو نعامة خميس مليانة،

19- صديقة ، بن مدني، (2017) ، **"انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك في الجزائر"** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية.

20- عبد الحليم ، صفوان قصي وعلي ، اسماء عبد الكاظم، (2013) ، **"إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي (16) التطبيق على الشركة العامة للصناعات الصوفية"** ، *مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية* ،المجلد (3) ، العدد (6)

21- العلاق، بشير عباس ،(2001) ،**"أدارة المصارف – مدخل وظيفي"** ، الأردن.

22- علوان، شهيرة وقروف ،محمد كريم، (2016) ،**"تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام بنظام التقييم المصرفي الامريكي Camels"** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.

23- الفتلاوي ،ميثاق هاتف الكروي بلال ونوري ،سعيد حميد سعدي احمد، (2019) ،**"رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في السياسة الاقراضية للمصرف"** ،*مجلة اهل البيت* ،العدد (10).

24- الفكي ، الفاتح الأمين عبد الرحيم، (2015) ، **"مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية"** ، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (5) ، العدد (2).

25- قشلان ،باسل فهد عبد الحميد والخداش، حسام الدين ،(2011) ، **"أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية** "، رساله ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط ، الأردن.

26- الكراسنة ،ابراهيم ،(2006) ، **"أطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"** معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي ابو ظبي.

27- مسعود ،عبد الله كمال وبلعور ،سليمان ،(2021) ،**"قياس ومراقبة جودة الأصول وفق نموذج Camels كأداء لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري"** ،*مجلة معهد العلوم الاقتصادية* ،المجلد (24) ،العدد (1).

28- مطر، محمد و السويطي، موسى، (2007) ،"**أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على أدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية**" ،مجلة المدقق ، المجلد 69 ،العدد 70.

29- المعموري ، علي محمد فجيل .، المبيضين ، احمد محمد والمبيضين ، هيثم ادريس محمد، (2011) ،"**دور الاعتماد المزدوج للكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية**"، *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية* ،المجلد (6) ،العدد(14).

30- مقابلة، محمد محمود يوسف، (2021) ،"**تطبيق منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية**" ، *المجلة الدولية العلوم الانسانية والاجتماعية* ، العدد 20.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

1. Akter, Rozina., & Roy , Jewel Kumar.(2017) **,"The Impacts of Non-performing Loan on Profitability: An Empirical study on banks Sector of Dhaka stock Exchange"**, *International journal of Economics and finance*. Vol (9), I (3).
2. AL-Adawan,Mohammad,(2023),**The Informativeness Of Fair Value To Stock Price By Performance Metrics (An Empirical Study On Jordanian Listed Banks)** *, Journal The Seybold Report* , vol (17), I (11).
3. Aurora,Christing & Bontas , Buena,(2013), available at: http://www.strategiimanageriale.ro/papers/130512.pdf Business Administration.
4. Ernst & Young,2012, **"IFRS 13 Fair value Measurements, The Global Ernst &Young Organization**, EYGM limited Ex-post Failed Firms ,Accounting and Business Research, VOL (39) , I (2).
5. Hassan,Alaa ., all-share,Kareem., A.P. Mohamed ,Kasem Abd. A.p.Firas. Abbas, Khudair , 2016 **" possibility of use of fair value accounting to improve the quality of listed in the Iraq Market for securities "** *Al- Kut journal of Economics Administrative sciences,* VOL (1), I (29).
6. Heikal , M ,. Khaddafi .M.,& Ummah.A ., (2014) **"Influence analysis of return on assets (ROA), Return on Equity (ROE), Net Profit Margin (NPM), Debt To Equity Ratio (DER), and current ratio (CR), Against Corporate Profit Growth In Automotive In Indonesia Stock Exchange"** ,*international journal of Academic Research in Business and Social Sciences ,vol (4), issu(12).*
7. Hua , J.,(2018) , **"Evolutionary Game Analysis on the supervision of bad loans in commercial banks"** , *international conference on education , management , information and management society*
8. King, Peter Stephen ,. Macha, Salvio , & Gwahula, Raphael, (2018) , **"Impact of Non-performing Loans on Banks Profitability:Empirical Evidence From Commercial banks in Tanzania"**. *International journal of scientific research and Management (IJSRM)* ,VOL (6),Issue (1).

9. Muyampanda, Amida Mohamed & Chindengwike, James Daniel,(2021), ‹**"Relationship between Asset quality and Financial performance of Commercial banks before and After shifting Capital city located to Dodoma Region Tanzania"**, *International Journal of Multidisciplinary Research and Explorer*, vol (1),Issue (9).
10. Pastory,Dickson & Mutaju,Marobhe ,(2013), **"The Influence of Capital Adequacy on Asset Quality Position of Banks in Tanzania "** , *international journal Economics and Finance*, vol (5), I (2)
11. Prisadi , Javier Reynold & Firmansyah, Amrie ,(2022) , **"Risk Disclosure and Earnings Quality in Indonesia Banking Industries: Fair value, Diversification, Financial Stability"**, *journal Riset Akuntansi Dan keuangan Indonesia*, vol (7), Issue (3).
12. Rock,Lefebvre & Mihaela,Scarlat,(2009)**,"Fair value accounting :The Road to Be Most Travelled, Sponsored by Certified"** , General Accounting Association of Canada, Issue in Focus, full text available on www.Canada.Org
13. Said, Ali , (2018)**,"Effect of the Asset Quality on the bank Profitability: A study of US Commercial Small Banks "** , *International Research Journal of Applied Finance*, vol,IX ,Issue (4).
14. Uyen Dang, (2011),"**THE CAMEL RATING SYSTEM IN BANKINGSUPERVISION A CASE STUDY**", Arcada University of Applied Sciences‹International Business
15. Weijun,Niu, (2007) "**The Effect of Fair value accounting in HKAS 40 on Real estate companies Listed in Hong Kong "** ,An Honors Degree project submitted to the school of Business in partial Fulfillment of the graduation Requirement for the Degree of Master of